



عنوان البحث: دبلوماسية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحكومة المصرية ما بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٥٦

الباحث: أستاذ مساعد دكتور/ حسين طعمة شذر
جامعة التراث



كلية التربية

دبلوماسية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحكومة المصرية ما بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٥٦

إعداد
أستاذ مساعد دكتور
حسين طعمة شذر
جامعة التراث

٢٠٢٤ - ٥١٤٤٦ م

المستخلص باللغة العربية :

أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بفعل عوامل داخلية وخارجية في مطلع القرن التاسع عشر إحدى القوى الكبرى، وعززت الحربان العالميتان مكانتها الدولية. بعد عام ١٩٤٥ أصبحت زعيمة العالم الغربي الرأسمالي في مواجهة العالم الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي بوصفه قوة عظمى، وعليه سعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٤٥ دعم نفوذها لاسيما في دول الشرق الأوسط، ومنها مصر تحديداً.

يعنى هذا البحث بالعلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة المصرية ما بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٥٦.

Abstract

Diplomaticum US ad regimen A Egyptian Between a years 1952–1956

At the turn of the nineteenth century, the United States of America became a superpower, and the two world wars strengthened its international standing. After 1945, it became the leader of the Western world in the face of the socialist world led by the Soviet Union as a global power. Since 1945, the United States has tried to gain influence, especially in the Middle East, and in Egypt in particular.

This research deals with the political relations between Egypt and the United States of America during the years 1952–1956 .

المقدمة

تعد دبلوماسية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحكومة المصرية من أهم الموضوعات التي أعدت لها دراسات مستفيضة متسلسلة تاريخياً في أثناء السنوات الماضية، فمع بروز الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى في عالمنا، وبشكل جلي بعد ان وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها عام ١٩٤٥، بدأ تأثيرها الواضح يأخذ مداه على مجمل الأحداث الدولية، ودورها يتنامى أكثر من ذي قبل في تخطيط وتنفيذ العديد من السياسات التي شملت منطقتنا العربية، مثلما شملت باقي مناطق وشعوب العالم. ومصر بلا شك واحدة من أهم بلدان المنطقة العربية، نظراً لما تمثله من أبعاد ونواحي عديدة، منها النقل السكاني الذي لازال يمثل المستوى الأعلى في العالم العربي، وما تمتع به من موقع استراتيجي يربط بين آسيا وأفريقيا وأوروبا، والبعد الثقافي والإنساني العميق لهذا البلد الذي جعله يتميز على العديد من بلدان وشعوب المنطقة حتى غير العربية منها.

إن أهمية موضوع دبلوماسية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحكومة المصرية لا ينحصر ضمن مفهومه الحرفي الضيق، إذ أن ذلك المفهوم سوف يقلل الكثير من أهمية الموضوع الحقيقية الذي يتجاوز التعامل الثنائي بين البلدين إلى مدى انعكاس العلاقات بينهما على واقع ومستقبل المنطقة العربية في ذلك الوقت، ومن جهة أخرى مدى تأثير الواقع السياسي العربي على العلاقات بينهما. إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية وفي كثير من الحقب الزمنية التي تلت عام ١٩٤٥ تعاملت مع مصر على أنها أشبه ما يكون بمفتاح العالم العربي، نظراً لما تمثله من ثقل ثقافي واجتماعي وسياسي كبير ومؤثر قياساً بالدول العربية الأخرى آنذاك.

يتألف البحث من: مقدمة ومبحثين وخاتمة ملخصة لنتائج البحث ، وقد اعتمدنا في كتابته على مجموعة متعددة من المصادر والمراجع، تأتي الوثائق في مقدمتها وهي على نوعين غير المنشورة والمنشورة، العراقية والأمريكية والبريطانية، التي كان لها أبلغ الأثر في إغناء البحث بمادة وثائقية هامة. هذا بالإضافة إلى سجلات الكونغرس الأمريكي، واستفدنا كذلك من وثائق اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة وعلى وجه التحديد محاضر اجتماعات مجلس الأمن الدولي، على قدر ما يرتبط منها بالعلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر، كما افاد البحث من وثائق البلاط الملكي العراقي، غير المنشورة التي تطرقت لواقع الدبلوماسية الأمريكية في مصر آنذاك. وكان لكتب المذكرات أهميتها في رفق البحث بالمعلومات التاريخية. اما الاطاريح والرسائل الجامعية، فهي الاخرى افادة الباحث بمعلومات قيمة وتحليلات هامة.

اما كتب المراجع فهي عديدة، بين عربية وانكليزية، نخص منها مؤلفات محمد حسنين هيكل التي اورد فيها العديد من الوثائق والمعلومات الهامة، والتي حصل عليها بحكم علاقته الشخصية الوطيدة بالرئيس جمال عبد الناصر، وبالعديد من الشخصيات السياسية الامريكية. وقد كان للصحافة والدوريات العامة والمتخصصة دورها في دعم وتزويد البحث بالعديد من الآراء والمواقف، ومنها على سبيل المثال الصحافتين المصرية، والعراقية.

المبحث الاول: العلاقات بين الادارة الامريكية والحكومة المصرية بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٥٦

اشارت الدلائل التاريخية ان تنظيم الضباط الأحرار اعلم السفارة الأمريكية في القاهرة بنية الضباط الاحرار للقيام بالثورة ضد الحكم الملكي عن طريق مدير المخابرات الجوية علي صبري، الذي كلف من قبلهم بمقابلة الملحق الجوي في السفارة الأمريكية فجر يوم ٢٣ تموز ١٩٥٢، وإبلاغه رسالة من قيادة الثورة تتعهد فيها بالحفاظ على أرواح وممتلكات الرعايا الأجانب، كما طلب من الملحق الأمريكي نقل تلك الرسالة إلى السفير البريطاني التي تتضمن أيضاً تحذيراً للجانب البريطاني من التدخل ضد الثورة^(١).

واستندت هذه الخطوة التي قام بها الضباط الأحرار إلى مسألة بديهية هامة لم تغب عن أذهانهم، وهي المكانة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت احدى القوتين العالميتين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية باعتراف القوتين الغربيتين الأخرين بريطانيا وفرنسا، ولاسيما بعد أن اتسع نفوذها السياسي والعسكري في العالم. وهذا ما أدركته قيادة الثورة فحاولت كسب ودّ الادارة الامريكية - مؤقتاً - من اجل الحصول على تأييد أولي من حكومتها يخفف من الموقف البريطاني الذي توقعه الضباط الأحرار أن يكون متشدداً باتجاه الثورة^(٢)

وعلى هذا الاساس عندما قامت الثورة المصرية في ٢٣ تموز "يوليو" ١٩٥٢ لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية بعيدة عن الإحاطة بملايسات حدوثها، ولم تكن أيضاً تجهل شخصيات أولئك الضباط الأحرار الذين اخذوا على عاتقهم قيادة الثورة والوصول بها إلى الغاية المرجوة^(٣).

وبالفعل فقد أثرت نتائج الخطوة التي قامت بها قيادة الثورة سريعاً، عندما رفض الرئيس الأمريكي هاري ترومان (Harry Truman)^(٤) تدخل أي طرف خارجي في الشؤون الداخلية للحكومة المصرية بضمنها الادارة الامريكية نفسها. وجاء هذا الموقف رداً على محاولة البريطانيين دعم موقف الملك فاروق

الذي استتجد بهم وبالسفير الأمريكي في القاهرة جيفرسون كافيري (Jefferson Caffery)، أملاً منه في القضاء على الثورة في مهدها بمساعدة أمريكية بريطانية^(v).

وقد اثبت مجرى تلك الأحداث ثبات الموقف الأمريكي في موقفه الايجابي تجاه الوضع السياسي الجديد في مصر، إذ أن الادارة الامريكية حذت أن يحكم القائلون بالثورة سيظرتهم على الوضع الداخلي، وهذا شكل بالتأكيد تحولاً في الموقف الأمريكي المعلن من أسلوب عدم التدخل إلى أسلوب التعاطف الواضح مع الثورة^(vi).

نتيجة للموقف الأمريكي هذا، وصل الملك فاروق إلى حالة اليأس من إمكانية عودته إلى سدة الحكم بدعم أمريكي، وبذلك رضخ لمطالب قادة الثورة وتنازل عن العرش وغادر مصر بعد حصوله على ضمانات أمريكية لحياته^(vii).

امام هذا الواقع رضخ البريطانيون وتقبلوا الوضع الجديد في مصر. فبعد مضي اقل من شهر على قيام الثورة، أعربت وزارة الخارجية البريطانية في آب ١٩٥٢ عن تقاؤلها في إمكانية النقاها والتعاون مع الحكومة الجديدة في مصر، بل إنها عدّتها أن العسكريين الذين استلموا السلطة في مصر، هم أكثر قدرة على تفهم الوضع في الشرق الأوسط، كما أنهم قادرون على إنشاء نظام حكم أكثر استقراراً بدلاً من النظام السابق الذي تنازعتة أطماع رجال السياسة ومآربهم الخاصة^(viii).

تابعت الدبلوماسية الأمريكية إصلاحات الحكومة المصرية الجديدة في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي طالما تجاهلها النظام السابق، ولاسيما إصدار قانون للإصلاح الزراعي الذي صدر في التاسع من أيلول ١٩٥٢، والذي عُد بمثابة حجر الزاوية في السياسة الاقتصادية والاجتماعية لدولة زراعية كبيرة السكان مثل مصر، كما تم فرض الضرائب المتنوعة على الأرباح التجارية والصناعية والتركات الشخصية لأجل زيادة نصيب الدولة من الدخل القومي ودعم قدرتها على الإنفاق، إضافة إلى التوسع في الخدمات الاجتماعية كتعميم مجانية التعليم في كافة مراحلها ودعم التوسع في العلاج الطبي مع تخفيض أجوره وزيادة المرتبات للعمال والموظفين^(ix).

التقت الإصلاحات المشار إليها مع وجهة النظر الأمريكية العامة بشأن الاوضاع في مصر، لذلك فلا عجب أن يأتي الموقف الأمريكي مؤيداً لها مما بعث على ارتياح اكبر لدى قيادة الثورة في مصر، بل ان تلك الإصلاحات كان لها الأولوية في موقف واشنطن تجاه حكومة الثورة بغض النظر عن الشخصيات التي تدير دفة الحكم فيها، وهذا ما أشار إليه وزير الخارجية الأمريكية دين أتشيسون (Dean Acheson)^(x) بعد مرور شهرين من قيام الثورة بأن بلاده ترغب باستمرار الحكومة المصرية في

المضي قدما بتنفيذ خططها الإصلاحية^(xi) وقد استمر الموقف الأمريكي هذا طيلة مدة التغيرات التي طرأت على رئاسة الحكومة المصرية، إذ يلاحظ أن التأييد لخطوات الإصلاح كان العامل المشترك في مواقف الادارة الأمريكية تجاه الشخصيات التي توالى على رئاسة مجلس الوزراء المصري منذ قيام الثورة^(xii)، وهذا ما ظهر بالفعل بعد تولي محمد نجيب^(xiii) رئاسة مجلس الوزراء، إذ أبلغت السفارة الأمريكية في القاهرة بتوجيه صادر من وزارة الخارجية الأمريكية يفضي إلى ان الوزارة لا تستشف من هذا الحدث تغييراً جوهرياً في السياسة المصرية "لان برنامج الحكومة المصرية يبقى خاضعاً للمبادئ وليس للشخصيات"^(xiv).

انعكس ذلك كله على توقيع الاتفاق المصري البريطاني بشأن السودان إيذاناً بفتح قضية القاعدة البريطانية في قناة السويس، وتمثل ظهور مسألة جلاء القوات البريطانية عن القناة بمثابة نقطة التقاء في تفكير الساسة المصريين والأمريكيين^(xv). ويبدو ان مغزى هذا الهدف المشترك كان مختلفاً إلى حد ما لدى الجانبين، فبالنسبة للمصريين فان زوال التواجد البريطاني من قاعدة القناة يمثل نهاية آخر مظهر من مظاهر الاستعمار البريطاني وهو المظهر العسكري، أما للأمريكيين فان الجلاء يمثل خطوة مهمة على طريق إقناع مصر في التخلي عن تحفظاتها للانضمام إلى تحالف غربي مناوئ للاتحاد السوفيتي.

في بادئ الأمر ظهر تنسيق للمواقف الأمريكية والبريطانية بشأن الأهداف المطلوب تحقيقها من عملية التفاوض بين مصر وبريطانيا، إذ رأى دبلوماسيو الولايات المتحدة الأمريكية بان انسحاب القوات البريطانية عن قاعدة القناة لابد ان يتم على أساس ترتيبات دفاعية يتم اتخاذها في الشرق الأوسط تكون مصر جزءاً أساسياً منها، أي ضرورة حصول القوات البريطانية على صلاحية استخدام قاعدة القناة في أوقات الأزمات التي تهدد المصالح الغربية وخصوصاً البريطانية في الشرق الأوسط. وهذه الرؤية التي اعتبرها الأمريكيون أساساً لعملية التفاوض، هي في الأصل رؤية بريطانية تم الاتفاق عليها بين الجانبين من خلال زيارة قام بها وزير الخارجية البريطانية انتوني إيدن (Anthony Eden)^(xvi) إلى واشنطن في بداية آذار ١٩٥٣^(xvii).

ادركت الإدارة الأمريكية أن الحكومة المصرية لم تحبذ اشتراكها بصفة وسيط في المفاوضات بينها وبين الحكومة البريطانية، لأنها لم تكن مستعدة لتقديم تنازل يتعلق بمسألة ترتيبات الدفاع عن الشرق الأوسط مع بريطانيا، كما يبدو بان الحكومة المصرية كانت مدركة للصعوبات التي قد تكتنف المفاوضات مع البريطانيين مما يلحق الضرر بعلاقة الحكومة المصرية مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذا ما دخلت الأخيرة كوسيط بين الجانبين المتفاوضين^(xviii)، تلك العلاقة التي كانت حتى ذلك الوقت بعيدة عما يمكن

ان يعكر صفوها. ويبدو ان السبب الذي أشرنا إليه والذي كان عاملاً في رفض الحكومة المصرية للتوسط الأمريكي قد أصبح ذا مفعول عكسي، فاتسمت المفاوضات مع البريطانيين بالصعوبة وهذا ما ظهر في أثناء الجولة التفاوضية الأولى، فضلاً عن ذلك تصلب الموقف المصري الراض لأية مساومة على مسألة الجلاء أو إعطاء تنازلات كبيرة، كل ذلك ساهم في تخفيف موقف الحكومة المصرية المعارض للتوسط الأمريكي، رغبة بان يؤدي هذا التوسط إلى ممارسة الضغوط على الجانب البريطاني ومن ثم تحقيق المطالب المصرية^(xix).

لم تكن السفارة الأمريكية بعيدة عن تطورات الصراع السياسي بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر في مصر من دون ان يكون هناك تدخل ملموس منها لصالح احد الطرفين، وكل ما فعلته السفارة الأمريكية كان عبارة عن اجتماعات منفردة جرت بين مسؤولي السفارة وكل من محمد نجيب وجمال عبد الناصر، الهدف منها جس نبض كل منهما حول طبيعة الصراع وما ان كانت سياسة مصر الخارجية تدخل ضمن أساسياته أم لا. ويومها زودت السفارة الأمريكية وزارة خارجية بلادها بمجموعة من التقارير^(xx) التي أوضحت طبيعة تلك الأزمة السياسية ومقدار الفرص التي ملكها كل من عبد الناصر ونجيب لترجيح كفة ميزان القوى لاحدهما على الآخر. ويستشف من خلال تلك التقارير ان السفارة الأمريكية كانت أميل إلى جمال عبد الناصر بالرغم من أنها أدركت بان حسم الصراع لصالحه سيفضي إلى إنشاء حكومة عسكرية ذات طابع متشدد لا تعترف بالتعددية السياسية التي هي أساس نظام الحكم الديمقراطي، إلا أن استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في تلك المدة تجاه الشرق الأوسط التقت مع سياسة الحكومة المصرية ولو بشكل مؤقت لتحقيق الوصول إلى تلك المراحل التي سعت الدبلوماسية الأمريكية لبلوغها، وتمثلت أولاً في إنهاء الخلاف المصري البريطاني بشأن قضية الجلاء^(xxi).

بعد انتهاء الأزمة السياسية بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر لصالح الأخير، كان لابد من العودة إلى استئناف المفاوضات المصرية - البريطانية المتوقفة، وبدأت دبلوماسية الادارة الامريكية خطواتها في ذلك الاتجاه عندما حثت بريطانيا لتحقيق اتفاق مع المصريين في اقرب وقت، وأبلغت البريطانيين بأنها سوف تحث الجانب المصري أيضاً على ذلك، وستمهد السبيل بإرسال مساعدات اقتصادية لمصر تشجيعاً لقيادتها على تناول موضوع المفاوضات بمرونة اكبر^(xxii). وتعد ذلك تلميحاً بأن الادارة الامريكية ستعير مسألة المساعدات لمصر اهتماماً كبيراً في حال الوصول إلى اتفاق بشأن الجلاء. وبسبب الوساطة الاميركية تم الوصول إلى الاتفاق المصري - البريطاني بخصوص الجلاء دون ان تأخذ جولة المفاوضات وقتاً طويلاً كسابقاتها ووقع على مسودته في السابع والعشرين من تموز ١٩٥٤^(xxiii) ومن الجدير بالذكر ان الاتفاقية لقيت ردود فعل مختلفة من قبل الأطراف المعنية. ففي الولايات المتحدة

الأمريكية رأى وزير الخارجية جون فوستر دالاس^(xxiv)، إن الاتفاق جاء بعد أن بذلت بلاده كل ما في وسعها لكي يصل إليه الجانبان. كما أشار المعلقون السياسيون في الصحف الأمريكية، بأن الاتفاق يمثل هزيمة لأعداء بريطانيا في مصر والمتمثلين بحزب الوفد والايخوان المسلمين والشيوعيين^(xxv). وفي مصر نفسها كان هناك تباين بين الموقف الرسمي وموقف الأوساط السياسية غير الرسمية، فالأول عبر عنه جمال عبد الناصر معتبراً ان توقيع الاتفاق يمثل "لحظة مجيدة في تاريخ مصر وان الهدف الأكبر من أهداف الثورة - أي الجلاء - قد وضع موضع التنفيذ"^(xxvi)، أما الموقف غير الرسمي فتميز بالتباين. فبعض الأوساط الشعبية رحبت بالاتفاق واعتبرته نهاية لعهد الاستعمار والإمبريالية في مصر، أما البعض الآخر المتمثل بالاتجاهات السياسية المعارضة للحكومة فقد رفضت الاتفاق. ويعد رفض جماعة الإخوان المسلمين من اشد صيغ هذا الرفض، إذ أدانت بنود الاتفاق واعدت ان الجلاء الفعلي لا يتحقق إلا بالكفاح المسلح^(xxvii).

وقد اختلفت وجهة النظر البريطانية بشأن الاتفاق عن وجهة النظر الأمريكية، وتجلت ذلك في الانتقادات الشديدة التي وجهت إليه حينما عرض للمناقشة في مجلسي العموم واللوردات البريطانيين^(xxviii).

كما أثار الاتفاق بعض الأوساط السياسية الأمريكية المؤيدة لـ "الكيان الصهيوني" الذي اعدته خطراً على سلامتها. وأبلغت حكومة "اسرائيل" من جانبها كل من الحكومتين الأمريكية والبريطانية بأن الجلاء عن مصر يعد ثورة حقيقية في الشرق الأوسط وبأنه يهددها تهديداً استراتيجياً خطيراً^(xxix).

أدركت قيادة ثورة تموز منذ الوهلة الأولى لانطلاق ونجاح الثورة، ان الدافع والمحرك الرئيس لعلاقة الولايات المتحدة الأمريكية بمصر وفي تلك المدة بالذات هو مسألة الأحلاف الدفاعية ضد الخطر الشيوعي المتمثل بالاتحاد السوفيتي. وقد سبق للولايات المتحدة وبريطانيا ان روجت لمسألة الأحلاف عام ١٩٥١ باسم الدفاع عن الشرق الأوسط، الا انها لم تلق قبولاً من الحكومة المصرية في العهد الملكي^(xxx).

بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ عادت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى التفكير من جديد في ترتيبات دفاعية يكون الشرق الأوسط ومصر لاسيما جزءاً منها. وكانت بريطانيا صاحبة فكرة المشروع الجديد الذي عرف اختصاراً بـ MEDO أي منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط (Middle East Defense Organization)^(xxxi). الا ان أولويات اهتمام الحكومة المصرية آنذاك انصببت على تدعيم الأوضاع الداخلية لذلك فضلت عدم الخوض في موضوع قد يعود بالضرر على السياسة الخارجية للثورة. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال ما صدر عن محمد نجيب في البداية من عدم ممانعته لانضمام مصر

لمشروع الدفاع المذكور مقابل حصولها على المساعدات العسكرية والاقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية (xxxii)، إلا أن نجيب سرعان ما أشار إلى ان اشتراك مصر في المشروع سابق لأوانه، وإذا تقاطع مع مصلحتها العليا فانها لن تتضمّ اليه (xxxiii)، وكلام محمد نجيب يستند على رفض حكومات ما قبل الثورة لمشروع الحلف السابق إضافة إلى المشاعر الوطنية التي تقف حاجزاً أمام إمكانية تقديم تسهيلات لأية دولة أجنبية على الأراضي المصرية (xxxiv).

بعد ان تكررت المواقف المصرية الراضية لمسألة الأحلاف كان لابد من تحرك أمريكي يعطي قوة دفع جديدة لها، إذ أن إدارة الرئيس دوايت ايزنهاور (Dwight David Eisenhower) (xxxv) التي تولت الحكم في البيت الأبيض مع بداية عام ١٩٥٣ بأن في سياستها الخارجية لاسيما فيما يتعلق بمسألة الأحلاف هي امتداداً نسبياً لإدارة الرئيس السابق هاري ترومان. لذلك فإن سياستها الجديدة أكدت على دعم إنشاء ترتيبات دفاعية مشتركة ومتبادلة بين دول الشرق الأوسط ومع الدول المحاذية للحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي لاسيما تركيا وإيران وباكستان (xxxvi).

اما وزير الخارجية في الإدارة الأمريكية دالاس، فقد اعتقد بأن معارضة اغلب الدول العربية ومن ضمنها مصر لمسألة الأحلاف جعل من الصعب إقامة نظام دفاعي إقليمي في الشرق الأوسط برعاية الغرب، لذلك فان التغيير المزمع في الدبلوماسية الأمريكية، من وجهة نظره، يجب ان لا يقوم على إعادة طرح التصورات والأفكار السابقة التي تم التخطيط لها مع بريطانيا، وعلى هذا الأساس بدأ دالاس تحركه فأعلن في التاسع من آذار ١٩٥٣ عن نيته زيارة مكوكية عدد من الدول في الشرق الأوسط وقارة آسيا مشيراً إلى انه سوف يستمع بدقة إلى الأحاديث التي يدلي بها قادتها اليه، كما انه لن يحمل معه اي خطة او برنامج معين لعرضه عليهم (xxxvii).

كانت زيارة دالاس إلى القاهرة أول زيارة يقوم بها وزير خارجية أمريكي إلى مصر من ١١-١٣ ايار ١٩٥٣، استمع دالاس أولاً إلى وزير الخارجية المصرية محمود فوزي الذي اخبره بأن مسألة الأحلاف غير مثارة في مصر وان هناك مسائل أهم منها لدى القيادة المصرية كمسألة التنمية الاقتصادية. وأشار فوزي بأن على الولايات المتحدة الأمريكية ان تقتنع بأن قوة مصر لن تستخدم ضد العالم الغربي، اما في لقاءه مع عبد الناصر فقد أشار دالاس بان بلاده تدعم استقلال وحرية مصر وذلك يتطلب حسب وجهة نظره "ضرورة التعاون الدفاعي العسكري حيث لا يوجد بلد يستطيع ان يتولى بمفرده مهام الدفاع حتى الولايات المتحدة" (xxxviii)، بينما علق جمال عبد الناصر على كلام دالاس مبرراً بأن هناك حاجز نفسي يقف أمام أي ترتيبات دفاعية يتمثل باستمرار التأثير البريطاني عن طريق تواجدهم

العسكري في قاعدة السويس^(xxxix). ووضع عبد الناصر النقاط على الحروف حينما تطرق إلى موضوع الاتحاد السوفيتي موضحاً بأن مصر لا يمكن ان تكتشف فجأة بان السوفيت اصبحوا أعداء لها "فهناك آلاف الأميال تفصلنا عنهم، كما لا يوجد اي نزاع بيننا". وأضاف بأنه سيصبح أضحوكة للمصريين إذا ما ابلغهم بأن السوفيت أصبحوا أعدائهم الألد، بينما يستمر التواجد البريطاني في قاعدة القناة^(xi).

توصل دالاس في أثناء لقاءاته مع المسؤولين المصريين إلى انهم لا يشاطرونه الرأي تجاه مسألة الأحلاف الدفاعية لانهم يرون ان الخطر الحقيقي يأتي من "إسرائيل" وبريطانيا، وأشار دالاس إلى هذه المسألة في حديث للصحافة الأمريكية بأن "كثيراً من بلدان الجامعة العربية غارقة في نزاعها مع إسرائيل وبريطانيا او فرنسا حتى انها لا تعير اهتماماً كبيراً للشيوعية السوفيتية"^(xii)، واقتنع دالاس ايضاً ان إنشاء حلف للدفاع عن الشرق الأوسط مسألة غير واقعية في تلك المرحلة التي أصبحت تفرض على الادارة الامريكية دعم الدول الراغبة فقط في إنشاء ذلك الحلف وتقديم المساعدة لها^(xiii).

حضر في ذلك الحين الرئيس جمال عبد الناصر مؤتمر باندونغ "١٨-٤ نيسان ١٩٥٥" وأكد في الخطاب الذي القاه على ضرورة تعزيز وتطوير التعاون بين الدول الاسيوية والافريقية المشاركة في المؤتمر، و القضاء على الاستعمار واثاره الخطرة على الشعوب، والعمل على تقليل حدة التوتر الدولي بسبب الحرب الباردة^(xiii). ويومها شعر وزير الخارجية الامريكية بعدم الارتياح نتيجة للاهتمام الدولي الذي لقيته مشاركة مصر في مؤتمر باندونغ، وصدرت منه تصريحات تتم عن مدى الامتعاض الذي أصاب الإدارة الأمريكية من سياسة الحياد عموماً^(xiv). كما ادرك دالاس مدى الدور الذي قد تضطلع به مصر عن طريق انتهاج سياسة الحياد، إذ يمكنها التأثير على باقي الدول العربية في الشرق الأوسط وكذلك دول القارة الافريقية^(xiv).

المبحث الثاني : واقع الدبلوماسية الامريكية بعد ان تخلت واشنطن عن تمويل بناء السد العالي ١٩

تموز - ٢٥ تموز ١٩٥٦ .

صدر القرار الأمريكي بإلغاء العرض المقدم لتمويل بناء السد العالي في التاسع عشر من تموز ١٩٥٦، ويذكر ان مجموع القيمة المالية التي رصدت من البنك الدولي لمشروع السد بلغت مائتي مليون دولار منها خمسة وخمسون مليون مقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية وخمسة عشر مليون من

بريطانيا، ومن الشروط التي نص عليها التمويل هو اعتباره لاغياً إذا ما انسحبت إحدى الأطراف الممولة (xlvii).

أحييت الحكومة المصرية علماً بقرار إلغاء العرض الأمريكي قبل مدة وجيزة من بدء الاجتماع الذي طلب السفير المصري أحمد حسين في واشنطن إجراءه مع وزير الخارجية دالاس بشأن موضوع تمويل السد (xlviii). لقد كان ذلك القرار متماشياً مع خط سير الدبلوماسية الأمريكية التي وضعت الكثير من الشكوك حول مدى نجاح ذلك المشروع أو إمكانية تحمل الاقتصاد المصري أعباء تكاليفه طوال مدة تنفيذه وباللغة سبع سنوات. كما تضمن بيان الخارجية الأمريكية إشارة إلى عدم عقد اتفاق بشأن مياه النيل بين مصر والدول الأخرى التي يمر فيها النهر (xlix)، بل ان دالاس اعتقد في حديثه مع السفير المصري بأن المشروع سيكون له مردود سلبي لأن "من يبني السد العالي سيكسب كراهية الشعب المصري"، وأعلن ان بلاده تركت المجال للاتحاد السوفيتي - ان كان جاد - لتمويل ذلك المشروع (l).

ومن جانب آخر رأى دالاس ان موقف حكومته من هذا المشروع سيكون درساً بالغ الأثر للدول التي تنتهج سياسة الحياد والمحايدة إلى المساعدة الخارجية لدعم اقتصادياتها. ومن جهة أخرى سعت الإدارة الأمريكية إلى التقليل من انزعاج بعض الأطراف الحليفة لها وتحديداً في دول ميثاق بغداد كباكستان وإيران وتركيا من نية الولايات المتحدة الأمريكية لتمويل مشروع السد في مصر، بينما تتلقى تلك الدول مساعدات أمريكية أقل قيمة (i). وأكد دالاس ان إلغاء التمويل يمثل تحدياً للرئيس جمال عبد الناصر الذي عقد آمالاً كبيرة على نجاح المشروع، بعد ان صرفت الحكومة المصرية الكثير من الجهد والوقت في التخطيط والإعداد له، لذلك لا عجب ان وصفت الأوساط السياسية الأمريكية ذلك بـ"البساط الأمريكي" الذي ما ان وقف عليه الرئيس عبد الناصر حتى سحبه دالاس بقوة (ii). وتلك الرؤية أشارت إلى ان المستقبل السياسي للرئيس عبد الناصر من وجهة نظر الأمريكيين بات أكثر صعوبة بعد إلغاء الإدارة الأمريكية لعرض التمويل.

وبالرغم من التنسيق الأمريكي - البريطاني بشأن مشروع السد العالي الا ان القرار الأمريكي بإلغاء العرض جاء منفرداً ودون إبلاغ مسبق للجانب البريطاني. فقد اتهم رئيس الوزراء البريطاني إيدن الأمريكيين بأنهم لم يتيحوا الفرصة للبريطانيين لمناقشة القرار معهم او إبداء الرأي فيه (iii). ومع ذلك فان انتقاد إيدن الشكلي لهذه الخطوة الأمريكية، قابله تطابق شديد مع السياسة الأمريكية لاسيما من العناصر ذات التوجه اليميني في السياسة البريطانية، التي لم تكن تنتظر بارتياح إلى الحكومة المصرية ذي التوجه الاشتراكي اقتصادياً واجتماعياً، وغير الراضية عن اتفاقية الجلاء البريطاني عن قاعدة السويس لعام

١٩٥٤. فقد ناشدت صحيفة "ساندي اكسبرس" (Sunday Express) ذات التوجه اليميني الحكومة البريطانية عدم تقديم أية مساعدة مالية لبناء السد العالي وذلك قبل صدور قرار الادارة الامريكية بأربعة أيام، وأشارت انه إذا لم يبين السد فسوف "ينهار عبد الناصر لان هذا المشروع دعامة العهد، فهل من واجبنا أن نساهم في إبقاءه بالحكم"⁽ⁱⁱⁱ⁾.

لقد أخطأت الدبلوماسية الامريكية في تقدير مدى جدية العرض السوفيتي لبناء السد، وشاركهم هذا الاعتقاد الخبراء الاقتصاديون أيضاً، الذين رأوا ان المشروع يمثل وحدة متكاملة وانهم لا يتقنون بقدرة الاتحاد السوفيتي على تمويل المشروع بأكمله^(iv). فشككوا في العرض الذي وزير الخارجية السوفيتي قدمه ديمتري شيبيلوف (Dmitri Shepilov)، إلى الرئيس جمال عبد الناصر أثناء زيارته للقاهرة نهاية حزيران ١٩٥٦، إذ كان العرض بفائدة تتراوح بين اثنين وثلاثة بالمائة^(v). ولأن الحكومة المصرية لم تجد في نهاية الأمر سوى هذا العرض فقد تعاملت معه لتنفيذ المشروع من جهة ورد الاعتبار للسياسة المصرية من جهة أخرى.

لقد شهدت مسألة مناقشة سحب عرض التمويل صدى واسعاً داخل الكونغرس الأمريكي بمجلسيه النواب والشيوخ ، ففي جلسة مجلس الشيوخ في الرابع والعشرين من تموز ١٩٥٦ كان هناك اتجاه أكثر تشدداً من ذي قبل حيال قضية سحب العرض، إذ رأى السيناتور هولاند (Holland) من ولاية فلوريدا ان وجود اتفاق حتى لو كان غير رسمي بين وزارة الخارجية ولجان التخصيصات المالية في الكونغرس هو أمر ضروري لاسيما فيما يتعلق بقضية السد العالي في مصر، وان ذلك الاتفاق يجب ان يتضمن نقاطاً أساسية، او لها ان أي تخصيصات مالية على سبيل المساعدة لمصر يجب ان " لا تشمل أموالاً مخصصة لبناء السد العالي"، وثانيها ان تلك القيود "يجب ان تشمل الأموال التي في عهدة البيت الأبيض وتحت تصرف الرئيس التي خصصتها التشريعات المالية السابقة"^(vi). وفي سياق انتقاده لسياسة بلاده الخاصة بالمساعدات أشار السيناتور المذكور ان بلاده تملك درجة سبق في إنتاج القطن عالمياً وبفائض كبير، "فلا يجب ان تسلك مسلكاً يتعارض مع مصالحها، لاسيما ان حكام مصر الذين تنتج بلادهم القطن أيضاً لا تشير سياستهم إلى تجاوب ودي بالشكل الكافي تجاه سياسة بلاده"^(vii).

وجاءت مداخلة السيناتور بريدجز (Bridges) عن ولاية نيو همشاير (Hampshire New) لتصب في نفس الاتجاه، بعد ان اعد ان موقف الادارة الامريكية من مسألة تمويل السد العالي كان بمثابة اختبار مهم لسعة إدراك الحكومة الأمريكية "التي امتلك مديروها الحكمة الكافية لوقف التعامل مع ذلك المشروع، إذ إن القرار الذي اتخذ في ١٩ تموز ١٩٥٦ سوف يمثل أساساً للقائمين على سياسة المساعدات

الخارجية الأمريكية في إجراء نظرة فاحصة لسياسة وتوجهات الدول التي يتم إرسال المساعدات إليها، بدلاً من طابع السذاجة الذي ميز أسلوب المساعدات في المدة السابقة^(viii).

أما في مجلس النواب الأمريكي فلم تكن المواقف أقل حدة من مجلس الشيوخ، ففي الجلسة التي عقدت في الرابع والعشرين من تموز أشار فلاينت (Flynt) من ولاية جورجيا (Georgia) إلى أن الأيام القلائل التي سبقت سحب العرض الأمريكي شهدت فضح وتعرية "أكبر مشروع يتسم بالخداع والابتزاز في تاريخ العالم". وأضاف بانه هو أحد الذين وقفوا ضد عرض بلاده في تمويل ذلك المشروع لدولة "يحكمها دكتاتور" أقام علاقات وثيقة مع الاتحاد السوفيتي ويسعى بنشاط إلى إثارة النزاعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا^(ix). ولم يتوقف فلاينت عند ذلك الحد، بل تطرق أيضاً إلى مسألة إنتاج القطن، مشيراً إلى ان الذين تنتج بلادهم القطن ويقومون بتمويل مشروع خارجي كهذا لا يمكن الا ان يوصفوا بـ"الحماقة"، وذلك على أساس ان السد العالي سوف يسهل استصلاح مساحات شاسعة من الأراضي والتي ستستخدم لزراعة القطن. وأضاف فلاينت متهمكاً من سياسة حكومة بلاده: "ان المشاركة في تمويل بناء السد كانت ستؤدي بنا إلى ان نطلب من مزارعي القطن الأمريكيين إيقاف إنتاجهم وبالتالي خسارة جزء مهم من المدخولات الأمريكية ثم تدني في مستويات المعيشة، فضلاً عن إصابة دافعي الضرائب الأمريكيين بالإحباط والغضب"^(x).

وجاء رأي فلاينت متوافقاً مع رأي مجموعة من اعضاء مجلس النواب من بينهم ماسون (Mason) من ولاية النيوز ماهون (Mahon) من ولاية تكساس والنائب فلوود (Flood) من ولاية بنسلفانيا. ويبدو ان فلاينت حاول في جزء كبير من مداخلته رد الاعتبار للذين عارضوا مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية في تمويل مشروع السد، حيث أشار إلى ان الذين أيدوا عرض التمويل كانوا يرددون مقولة إن رفض الولايات المتحدة الأمريكية تمويل المشروع سوف يدفع السوفيت إلى فعل ذلك بهدف شن حرب اقتصادية على الولايات المتحدة الأمريكية، إلا انه فند حدوث ذلك. ويبدو ان فلاينت قد استبق الأحداث فيما يخص العرض السوفيتي لتمويل بناء السد العالي بدليل انه تحدى النواب في المجلس ان يقدموا أدلة تثبت عكس ما يقول^(xi).

وأكد فلاينت بأنه لا يستبعد ان تكون الأنباء التي تسربت إلى الصحافة عن وجود مباحثات مصرية-سوفيتية حول موضوع السد كانت مجرد خدعة يحيكها الكرملن وينفذها الرئيس عبد الناصر للضغط على الجانب الأمريكي على حد تعبيره^(xii).

عدت الصحافة الأمريكية موضوع سحب عرض التمويل بمثابة انتصار مهم للدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط ينبغي الاستفادة منه ليس في توجيه الرأي العام الأمريكي فقط بل والمصري أيضاً ضد سياسة الرئيس جمال عبد الناصر، وقد ظهر ذلك في حملة التحريض التي شنتها صحيفة "نيويورك تايمز" (New York Times) ضد الحكومة المصرية. فقد نشرت تلك الصحيفة مقالاً اقتطفت منه جريدة "البلاد" العراقية بعض الفقرات، حثت فيه المصريين على ان يوجهوا اللوم فقط لرئيسهم جمال عبد الناصر الذي استمر في اتباع "سياسة المراوغة ومحاولة استثمار الخلاف بين الشرق والغرب باسم الاستقلال الوطني والحياد الإيجابي". وذكرت الصحيفة بالفوائد التي ستنتج عن مشروع السد العالي، متجاهلة كل الانتقادات والشكوك التي وجهت اليه سابقاً سواءً من وزارة الخارجية الأمريكية او الكونغرس او الصحافة عن جدوى بناءه. وربما أريد من وراء هذا التغيير تبيان مدى "الخسارة الفادحة" التي سببها سحب العرض الأمريكي للاقتصاد المصري، ومحاولة واضحة للتأثير على الرأي العام في مصر بعد ان وصفت مشروع السد المخصص لاستثمار مياه النيل الزائدة بأنه "قضية حياة او موت للشعب المصري". ووصلت الصحيفة في النهاية إلى بيت القصيد بقولها "ان على الشعب المصري ان ينهج طريقاً جديداً يؤمن له الخبز والحرية، لا الطريق الذي سلكه عبد الناصر" (xiii).

خاتمة

أظهرت المعلومات التاريخية التي احتواها البحث، ان نجاح الضباط المصريين الأحرار في إنجاز هدف حركتهم المتمثل بالثورة على النظام الملكي، قد فتح أفقاً جديداً للعلاقات بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، بدا من خلال الحماس الواضح الذي أظهرته الإدارة الأمريكية كي تأخذ الثورة مجراها دون تدخل آخر قد يعيق وصولها إلى أهدافها المطلوبة، مما كشف عن تباين واضح في المصالح ووجهات النظر الأمريكية والبريطانية فيما يخص علاقات كل منهما بمصر. وتشير تلك الأحداث إلى ان الولايات المتحدة الأمريكية أملت في مرحلة جديدة من العلاقات مع نظام أكثر فاعلية وديناميكية في مصر، تكون هي أول من يمد له يد العون، بدلاً من نظام يدين بالفضل في تأسيسه إلى السياسة الاستعمارية البريطانية وفي الوقت نفسه كان الضباط الأحرار على قناعة من ان نظامهم المولود حديثاً بحاجة إلى يد تمتد إليه بالمساعدة كي يتمكن من إجراء إصلاحات طالما كان المصريون بحاجة إليها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

الا ان واقع الأحداث الذي أظهرته السنوات الأربع الأولى من عمر الثورة، أوضح للأمريكيين بأنهم أوغلوا كثيراً في تفاؤلهم تجاه السياسة التي من الممكن ان يتبعها النظام الجديد في مصر، والتي حداهم فيها الأمل بأن تكون دائرة في فلك سياستهم التي كانت منهزمة في حرب باردة مع القطب الدولي الآخر الاتحاد السوفيتي. وما ان تمكنت قيادة ثورة يوليو من تثبيت دعائم سياستها الداخلية في مصر، حتى أدركت ان استقلالها الوطني لا يمكن ان يبنى بالاعتماد على علاقات ذات اتجاه واحد، دون الأخذ بنظر الاعتبار أهمية التعامل مع الاتجاهات الأخرى طالما لا ينتقص ذلك من شروط السيادة الوطنية. وقد ازداد رصيد هذه القناعة لدى القيادة المصرية بعد ان بدأ الأمريكيون يفصحون علناً عن خططهم تجاه الشرق الأوسط المبنية على أساس واقع وظروف الحرب الباردة. ولم يكن بمقدور القيادة المصرية التواقفة إلى تدعيم استقلالها الوطني والطامحة إلى ان تكون ثورتها نموذجاً مشعاً يحتذى به في العالم العربي، ان تتخبط في مشاريع واشنطن الدفاعية ضد الخطر السوفيتي. ومن هنا جاء رفض مصر لتلك المشاريع حيث اكسبها ذلك الرفض رصيماً مهماً ومتزايداً على الصعيد العربي.

وعزز الرئيس جمال عبد الناصر ذلك الرصيد بانتهاجه سياسة الحياد الإيجابي التي مثلت في الوقت ذاته الخطوة الأولى من جانبه التي أدخلت الشك والريبة في تفكير الساسة الأمريكيين من نواياه على المدى القريب والبعيد. والسبب الواضح في ذلك هو عدم أيمان واشنطن باتجاه الوسطية-إذا جاز التعبير- الذي اتبعه عبد الناصر في علاقات مصر الخارجية. وحقيقة الأمر فأن الشك الأمريكي كان فيه شيء من الصواب إذا ما لاحظنا كم قربت سياسة الحياد بين مصر والاتحاد السوفيتي او بين مصر والصين الشعبية.

ومع اقتراب نهاية العام الرابع من عمر ثورة تموز فإن العلاقات بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية بدت في وضع حرج، لاسيما بعد سحب الأخيرة لعرضها بتمويل مشروع بناء السد العالي. ولا يبدو ان الدبلوماسية الأمريكية قدّرت ما يمكن ان تجره تلك الخطوة من عواقب وتبعات على السياسة الدولية بشكل عام، ولم يكن الساسة الأمريكيون قد رسموا صورة متكاملة بعد لإبعاد وطبيعة سياسة الحكومة المصرية، رغم متابعتهم الدؤوبة لكل ما صدر وبدر من القاهرة على مدى السنوات الأربع الأولى لثورة يوليو. لذلك فقد وضع قرار الحكومة المصرية تأميم القناة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في مأزق واضح ولاسيما أمام حلفاءها المقربين في بريطانيا وفرنسا، والذين لم يقتنعوا طيلة الأشهر التي شهدت أزمة السويس بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه نظام عبد الناصر وقضية تأميم القناة.

الهوامش:

(i) سنان صادق حسين الزبيدي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مصر ١٩٥٢ - ١٩٥٦، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية - ابن رشد / جامعة بغداد ٢٠٠١، ص ٢٢.

(ii) يشير محمد انور السادات وهو احد الضباط الأحرار إلى أكثر من ذلك بقوله: " كنا نعتقد ان حق تقرير المصير، الذي كانت تنادي به أمريكا طوال الحرب العالمية الثانية لكل الشعوب الصغيرة، وتنديدها بالاستعمار حقيقة لا دعابة". محمد انور السادات، يا ولدي هذا عمك جمال، (القاهرة، ١٩٨٧) ص ٤٥؛ كذلك ينظر: علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية ١٩٤٥ - ١٩٨٢، (بيروت، ١٩٨٩)، ص ١٠٣.

(iii) هنالك إشارات عديدة تشير إلى ان بعض الاتصالات جرت بين الضباط المصريين الأحرار ومنهم جمال عبد الناصر مع المخابرات الأمريكية أثناء الحكم الملكي، وسبب ذلك يعود إلى الاهتمام المتزايد للولايات المتحدة الأمريكية بأوضاع مصر الداخلية خصوصاً في السنة اشهر التي سبقت قيام ثورة تموز ١٩٥٢ والتي تميزت بالتلملم والنقمة على الأوضاع السياسية القائمة. للتفاصيل ينظر: ظاهر محمد صكر، مصر في الاستراتيجية الأمريكية ١٩٤٥ - ١٩٥٢، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، الطبعة الأولى، (طرابلس، ١٩٩٩)، ص ٣٢٨ - ٣٣٥.

(iv) هاري ترومان: ولد في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٨٤. أكمل تعليمه الأولي في ولاية ميسوري. خدم أثناء الحرب العالمية الأولى في القوات المسلحة الأمريكية حيث أرسل عام ١٩١٨ إلى فرنسا. انتخب لعضوية مجلس الشيوخ عن ولاية ميسوري عام ١٩٣٥ وأعيد انتخابه عام ١٩٤٠. أهله عمله في مجلس الشيوخ لاختياره نائباً للرئيس فرانكلين روزفلت وذلك في بداية عام ١٩٤٥. أصبح رئيساً بعد وفاة روزفلت في نيسان من نفس العام. ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في فترة حكمه في صياغة ميثاق الأمم المتحدة، وساعد على ترتيب استسلام ألمانيا غير المشروط في مايس ١٩٤٥، وشارك في مؤتمر بوتسدام في تموز ١٩٤٥ لمناقشة مصير ألمانيا ما بعد الحرب، وارسل انذاراً نهائياً إلى اليابان لغرض الاستسلام، وعلى اثر رفض ذلك الإنذار أصدر أوامره باستخدام القنابل الذرية لإجبار اليابان على قبوله في السادس من آب ١٩٤٥. شهدت سنوات حكمه ظهور ما يعرف بالحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية. أصدر ما عرف بمبدأ ترومان لمساعدة تركيا واليونان في مواجهة المد الشيوعي. ولقد توفي عام ١٩٧٢، ينظر: Encyclopedia Britannica, 2002, C.D.

(v) نظام شرابي، أمريكا والعرب: السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين (لندن، ١٩٩٠)، ص ٨٥.

(vi) يبدو ان رد الفعل السوفيتي الأول تجاه ثورة تموز ١٩٥٢ قد أخذ بنظر الاعتبار الموقف الأمريكي منها. فعلى الرغم من بعض التحفظ الذي أظهرته الأوساط السياسية السوفيتية من قادة الثورة فان الشك والريبة من توجهاتهم كان من ضمن ما يميز الموقف السوفيتي. إلا ان أوضح تصور صاغه السوفيت عن الثورة هو ما ورد في الموسوعة السوفيتية لعام ١٩٥٢ من وصف يشير إلى إنها "نظام شكله ضباط رجعيون مرتبطون بالولايات المتحدة الأمريكية". ومما زاد من هذا التصور السلبي موقف قيادة الثورة المتشدد من الناشطين الشيوعيين في مصر. ينظر:

P. J. Vatikiotis, The Modern History of Egypt, (London, 1969) p.379; Aftab Kamal Pasha, Egypt's Relation with Soviet Union, Nasser and Sadat period, (Aligarh Muslim University, Aligarh, 1986), p.5.

(vii) لم يكن بعض الضباط الأحرار المشتركين في الثورة ومنهم عبد اللطيف البغدادي يتحدثون عن الدور الأمريكي في مفاوضات اقناع الملك فاروق بالتنازل عن العرش، ويبدو ان ذلك مبعثه إلى رغبتهم في عدم التقليل من أهمية دورهم المساهم في صناعة ذلك الحدث. ينظر: محمود فوزي، ثوار يوليو يتحدثون: حوار مع عبد اللطيف البغدادي، مجلة أكتوبر، العدد ٥٦١، القاهرة، ١٩٨٧/٧/٢٦، ص ص ٢٠ - ٢١.

(viii) سنان صادق حسين الزيدي، المصدر السابق، ص ١٣٣.
(ix) وهبي غبريال، التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة، (القاهرة، د. ت)، ص ص ١١٣ - ١١٥؛ علي الجريتي، التاريخ الاقتصادي للثورة ١٩٥٢ - ١٩٦٦، (القاهرة، ١٩٧٤)، ص ص ٣٦ - ٤٠.

(x) ولد دين أتشيسون Dean Acheson في عام ١٨٩٣ في الولايات المتحدة وتوفي فيها عام ١٩٧١. وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٤٩ - ١٩٥٣، أشهر الذين ساهموا في رسم السياسة الخارجية الأمريكية خلال فترة الحرب الباردة ما بعد الحرب العالمية الثانية. تخرج من كلية الحقوق في جامعة هارفارد عمل سكرتير خاص لقاضي المحكمة العليا للولايات المتحدة، أول مناصبه في الحكومة الأمريكية كان وكيل لوزارة الخزانة عام ١٩٣٣، دخل وزارة الخارجية عام ١٩٤١ كسكرتير مساعد، وأصبح وكيلاً لوزارة الخارجية ١٩٤٥ - ١٩٤٧ ساهم عام ١٩٤٥ في إقناع الكونغرس (مجلس الشيوخ) للموافقة على انتماء الولايات المتحدة لعضوية الأمم المتحدة. ساند مبدأ ترومان عام ١٩٤٧. روج اتشيسون عام ١٩٤٩ لتشكيل منظمة حلف شمال الأطلسي. تعرض لانتقادات شديدة بعد فشل سياسة الولايات المتحدة في منع دخول الصين الشعبية إلى جانب الشيوعيين في الحرب الكورية ١٩٥٠ - ١٩٥٣، كما كان من أشد المعارضين لاعتراف الولايات المتحدة بالصين الشعبية، وبدلاً عنه ساهم في دعم نظام الجنرال شيان كاي شك في تايوان. كما دعم إرسال المساعدات الأمريكية للنظام الاستعماري الفرنسي في الهند الصينية. عاد إلى ممارسة عمله في مجال القانون بعد عام ١٩٥٢، له مؤلفات عديدة في السياسة والتاريخ أهمها (الحرب الكورية) المنشور عام ١٩٧١. ينظر:

Encyclopedia Britannica, 2002, C.D.

(xi) سنان صادق حسين الزيدي، المصدر السابق، ص ٣٧.
(xii) جريدة الاهرام، العدد ٢٤٠٢٠، القاهرة، ١٩٥٢/٩/٩.

(xiii) محمد نجيب : عسكري وسياسي مصري، وهو محمد بن يوسف نجيب، ولد في ٢٠ شباط ١٩٠١ بمدينة الخرطوم، وتدرج في الرتب حتى بلغ رتبة الأميرالي عام ١٩٤٨، وفي هذه السنة التحق بكلية أركان الحرب ثم اشترك في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، وقاد اللواء الضارب المتحرك، وفي عام ١٩٥٠ رقي لرتبة اللواء وعين مديراً لسلاح الحدود ثم سلاح المشاة، و في تشرين الثاني ١٩٥١ انتخب رئيساً لنادي الضباط، وكان انتخابه أول تجربة لنشاط جماعة الضباط الأحرار في الجيش على التكتل والتنظيم. برز دوره السياسي في صباح يوم ٢٣ تموز ١٩٥٢ بإذاعة النداء الأول للثورة باسم القائد العام للقوات المسلحة، في كانون الثاني شكل وزارته الأولى، وفي حزيران انتخب رئيساً لجمهورية مصر بعد إعلانها في التاريخ نفسه. وفي ٢٤ شباط ١٩٥٤ وافق مجلس قيادة الثورة على استقالته ثم وافق على عودته لرئاسة الجمهورية في ٢٧ شباط، وفي ٨ اذار استعاد وظائفه السابقة كرئيس للوزراء ولمجلس قيادة الثورة بالإضافة إلى منصبه كرئيس للجمهورية، وفي ١٧ نيسان تخلى عن رئاسة الوزارة إلى الرئيس جمال عبد الناصر، وفي ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٤ اعفي من كل مهامه كرئيس للجمهورية ورئيس لمجلس قيادة الثورة، وانصرف إلى حياته الخاصة بالقاهرة. توفي عام ١٩٨٤. للمزيد من التفصيل ينظر: احمد عطية الله، القاموس السياسي، القاهرة، ١٩٦٨، ص ١١٦٠.

(xiv) سنان صادق حسين الزيدي، المصدر السابق، ص ٣٧.
(xv) جريدة الاخبار، العدد ٣٦٧٦، القاهرة، ١٩٥٣/٢/١٧.

(xvi) أنطوني إيدن (ولد في ١٢ حزيران ١٨٩٧)، سياسي بريطاني محافظ خدم لثلاث فترات كوزير للخارجية ثم أصبح رئيس وزراء المملكة المتحدة من عام ١٩٥٥ إلى ١٩٥٧ توفي في ١٤ يناير ١٩٧٧. ينظر: Zhukov, Georgy (1974). Marshal of Victory, Volume II. Pen and Sword Books Ltd. p. 50.

(xvii) انتوني ايدن، مذكرات انتوني ايدن، ترجمة: خيري حماد، (بيروت، د.ت)، ص ١١٤.
(xviii) سنان صادق حسين الزيدي، المصدر السابق، ص ١٤٥.

(xix) المصدر نفسه، ص ١٤٦.
(xx) لمزيد من التفصيل ينظر: المصدر نفسه ص ص ٢٩٥ - ٣٠١.

(xxi) لم يكن الموقف البريطاني من مسألة الصراع بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر يختلف كثيراً عن الموقف الأمريكي، فلم يكن البريطانيون يثقون بقدرات محمد نجيب في الحكم حيث وصفه وزير الخارجية انتوني ايدن بقوله "لقد كانت سلطته في القيادة مشكوك فيها، وشعرت بالقلق بعد اللقاءات الأولى التي أجراها سفيرنا معه في القاهرة بعد توليه -

أي محمد نجيب – الحكم، حيث لم يكن يحضرها منفرداً على الإطلاق، ولا يملك زمام السيطرة على من يرافقه خلالها".
Quoted in: Derek Hopwood, Egypt: Politics and Society 1945 – 1981, (London, 1982), p.40.

(xxii) انتوني أيدن، المصدر السابق، ص ٣٧٠.

(xxiii) انتوني ناتنغ، ناصر، ترجمة: شاكر ابراهيم سعيد، (القاهرة، د.ت)، ص ص ٩٧ – ٩٨؛ ينظر نص الاتفاقية في :
خضير نعمان العبيدي، قناة السويس، بغداد، ١٩٥٥، ص ص ١٧٩ – ١٩٧

(xxiv) جون فوستر دالاس: (١٨٨٨-١٩٥٩). محامي وسياسي أمريكي. درس الفلسفة في جامعة بيرنستون، ودرس القانون في جامعة جورج واشنطن. بدأ ممارسة مهنة المحاماة عام ١٩١١، وعمل لصالح شركة سوليفان وكرومويل (Sullivan and Cromwell)، المختصة في القانون الدولي. شارك مع الوفد الأمريكي في مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩. خدم عضواً في لجنة تعويضات الحرب. أسهم في إعداد ميثاق الأمم المتحدة، وعمل مستشاراً في مؤتمر سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥. شارك في معاهدة سان فرانسيسكو مع اليابان عام ١٩٥١. أصبح وزيراً للخارجية في عهد الرئيس إيزنهاور عام ١٩٥٣. كان من المساهمين في تأسيس حلف شمال الأطلسي (NATO)، ومن الداعين لتأسيس الأحلاف السياسية ولاسيماً حلف بغداد عام ١٩٥٥. عرف عنه بمعاداته للشووعية، وشخصيته القوية التي أصرت في كثير من الأحيان على قيادة الرأي العام بدلاً من اتباعه. أيدَ عدم منح الولايات المتحدة الأمريكية لقرض تمويل مشروع السد العالي في مصر، للمزيد من التفصيل، ينظر: Encyclopedia Americana, International Edition, Vol.9, New York, 1965, P.392; Richard Immerman, John Foster Dulles and the Diplomacy of the Cold War, Princeton University Press, New Jersey, USA, 1990.

(xxv) سنان صادق حسين الزيدي، المصدر السابق، ص ١٧٠.

(xxvi) جيفري أرونسن، واشنطن تخرج من الظل السياسة الأمريكية تجاه مصر ١٩٤٦-١٩٥٦، ترجمة سامي الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، القاهرة، ١٩٨٨، ص ١٣٨.

(xxvii) Hopwood, op.cit. , p.42.

(xxviii) كان من أبرز الانتقادات في مجلس العموم انتقاد النائب العمالي اتلي C.R. Attlee الذي وصف الاتفاق بـ " فطيرة رخيصة" أكلها رئيس الوزراء تشرشل، أما في مجلس اللوردات فقد أشار اللورد كيلرن بأن الملك فاروق ورجال السياسة في عهده مكثوا سنوات عديدة يحاولون ان يحصلوا على شيء من هذا الاتفاق ولكنهم فشلوا فشلاً ذريعاً. وأضاف قائلاً: "والان واذا بحفنة من الضباط المصريين تنجح في الحصول على كل هذا"، أما اللورد هانكي Maurice Han key فقد وصف الاتفاق بأنه "ذل وعار لحقا ببريطانيا". ووصفت صحيفة نيوزكرونكيل News Chronicle البريطانية الليلة التي نوقش فيها الاتفاق في مجلسي العموم واللوردات بأنها من أهلك الليالي والساعات التي عاشتها الحكومة البريطانية. اما صحيفة ديلي اكسبرس Daily Express فاعتبرت ان الاتفاق يمثل اعظم استسلام في تاريخ بريطانيا منذ ان تخلت عن الهند. نقلا عن : صلاح سالم، الجلاء، دار المعارف بمصر، ١٩٥٦، ص ص ٥٣ – ٩٥.

(xxix) حسن ناعقة، مصر والصراع العربي – الإسرائيلي من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة، بيروت، ١٩٨٦، ص ٢٥.

(xxx) فاتح سفراء بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا الحكومة المصرية في تشرين الاول عام ١٩٥١ بمشروع للدفاع عن الشرق الاوسط عرف اختصاراً بـ MEC أي قيادة الشرق الاوسط (Middle East Command)، الا ان الجانب المصري رفضه لاسباب اهمها ان الخلاف بين مصر وبريطانيا حول مسألتها قاعدة السويس والسودان لم يتم حله اضافة الى وجود قوات بريطانية في كل منهما، كما ان الحكومة المصرية اعربت عن رفضها لفكرة المشروع الذي خطط له بدون استشارتها منذ البداية. ينظر: توماس أ. بريسون، العلاقات الدبلوماسية مع الشرق الأوسط من ١٧٨٢ إلى ١٩٧٥، ترجمة دار طلاس للدراسات والنشر دمشق، ١٩٨٥، ص ٤٤٢.

(xxxi) دعيت العديد من الدول للاشتراك فيه كان بينها بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا وجنوب افريقيا واستراليا ونيوزلندا. ينظر :

Magnus Persson, Great Britain, the United States, and the Security of the Middle East, the Formation of the Baghdad Pact, (Lund University press, 1998), p.83.

(xxxii) بريسون، المصدر السابق، ص ٤٤٦.

(xxxiii) جريدة لواء الاستقلال، العدد ١٦٤٥، بغداد، ٧ / ٨ / ١٩٥٢.

(xxxiv) علي الدين هلال، المصدر السابق، ص ١٣٣.

(xxxv) دوايت ديفيد أيزنهاور: (ولد في ١٤ تشرين الاول ١٨٩٠)، هو سياسي وجنرال أمريكي شغل منصب الرئيس الرابع والثلاثين للولايات المتحدة من عام ١٩٥٣ حتى ١٩٦١. كان قائداً عاماً في جيش الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية، وقائداً أعلى لقوات الحلفاء في أوروبا. وكان أيضاً مسؤولاً عن التخطيط والإشراف على غزو شمال أفريقيا في

عملية الشعلة في عام ١٩٤٢-٤٣ و غزو الحلفاء الناجح لفرنسا وألمانيا في الجبهة الغربية عامي ١٩٤٤-١٩٤٥. في عام ١٩٥١، أصبح أول قائد أعلى لحلف الناتو , تولى الحكم في البيت الأبيض في بداية عام ١٩٥٣ توفي ٢٨ في آذار ١٩٦٩ ينظر:

- Encyclopedia Americana, Vol. 10, P.99 ; Paul Johnson, Eisenhower: A Life, penguin books ,United states, New york , USA, 2015.

(xxxvi) لمزيد من التفصيل ينظر: Magnus Persson, op.cit. p. 85.

(xxxvii) Ibid. pp. 113 -114.

(xxxviii) نقلا عن: علي الدين هلال، المصدر السابق، ص ص ١١٢-١١٤.

(xxxix) Magnus Persson, op.cit. p.115.

(xl) Ibid, p.115.

(xli) مجموعة من الباحثين، السياسة الأمريكية والعرب، (بيروت، ١٩٩١)، ص ٨٥.

(xlii) علي الدين هلال، المصدر السابق، ص ١١٧.

(xliii) عودة بطرس عودة، عبد الناصر والاستعمار العالمي، مؤسسة ناصر للثقافة، القاهرة، ١٩٧٥، ص ص ١٧٤-١٧٥.

(xliv) من أهم ما قاله في هذا السياق هو ان الحياد يمثل (سياسة غير أخلاقية)، كما قسم دالاس العالم الى قسمين لا ثالث لهما "دار الحرب ودار السلام" وان على مدعي سياسة الحياد الاختيار بينهما. ينظر: Harry Hopkins, Egypt the

Crucible: the Unfinished Revolution of the Arab World, (London, 1969), p. 162.

(xlv) جيفري اورسن، المصدر السابق، ص ١٨٤.

(xlvii) Hopkins, op. Cit, p. 179.

(xlviii) محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، دار النهار للنشر، القاهرة، ١٩٧٢، ص ١٠١.

(xlviii) بالرغم من العبارات القاسية التي وردت في البيان فان دالاس أوضح للرئيس ايزنهاور انه لم يكن يقصد توجيه إهانة للحكومة المصرية. ينظر: Robert Stephens, Nasser: A political Biography, (London, 1971), p. 193.

(xlix) دوايت ايزنهاور، مذكرات ايزنهاور، ترجمة هيوبرت يونغمان، بيروت، ١٩٦٩، ص ٢٤.

(l) دار الكتب والوثائق/ بغداد (د.ك.و)، ملفات البلاط الملكي، ٣١١/٥٠٤٠، تقرير السفارة العراقية في واشنطن الى وزارة الخارجية العراقية، رقم د ٣١٦/١/٢، بتاريخ ١٧/٧/١٩٥٦، الموضوع: التقرير الصحفي، و ٢٢، ص ٣٨.

(li) Hopkins, op. Cit. p. 179.

(lii) انتوني ايدن، المصدر السابق، ص ٢٣١.

(liii) نقلاً عن: جريدة البلاد، العدد ٤٧٠٢، بغداد، ١٦/٧/١٩٥٦.

(liv) د.ك.و، ملفات البلاط، ٣١١/٥٠٤٠، تقرير السفارة العراقية في واشنطن الى وزارة الخارجية، رقم د ٣١٦/١/٢، بتاريخ ١٧/٧/١٩٥٦، الموضوع: التقرير الصحفي، و ٢٢، ص ٣٨.

(lv) المصدر نفسه؛ جريدة البلاد، ٤٦٨٩، ١/٧/١٩٥٦.

(lvi) United States of America, The Congressional Records (USA,C.R), Senate, proceedings and debates of 84 th Congress, Second Session, 24.7/1956, Volume. 102, part. 10, Washington, 1957, p. 14106.

(lvii) U.S.A, C.R, Senate, 84 th Congress, 2nd Session, 24.7, 1956, Vol. 102, Part. 10, p. 14207.

(lviii) I bid, p. 14179.

(lix) U.S.A, C.R, H.R, 84 th Congress, 2nd Session, 21.7, 1956, Vol. 102, Part. 10, p.p. 14293-14294.

(lx) U.S.A, C.R, H.R, 84 th Congress, 2nd Session, 21.7, 1956, Vol. 102, Part. 10, p. 13837.

(lxi) U.S.A, C.R, H.R, 84 th Congress, 2nd Session, 24.7, 1956, Vol. 102, Part. 10, p. 14294.

(lxii) I bid, p. 14295.

(Ixxiii) جريدة البلاد، العدد ، بغداد، تموز، ٤٧٠٦، ١٩٥٦/٧/٢٤.

المصادر

أولاً: الوثائق

١. الوثائق غير المنشورة .
أ- باللغة العربية
دار الكتب والوثائق / بغداد (د.ك.و) ، ملفات البلاط الملكي ٣١١/٥٠٤٠، تقرير السفارة الملكية العراقية في واشنطن الى وزارة الخارجية العراقية رقم د ٣١٦/١/٢ ، بتاريخ ١٩٥٦/٧/١٧ ، الموضوع التقرير الصحفي.
ب- باللغة الانكليزية

United States of America, The Congressional Records, Senate, proceedings and debates of 84 th Congress, Second Session, 24.7/1956, Volume. 102, part. 10, Washington, 1957.

U.S.A, C.R, Senate, 84 th Congress, 2nd Session, 24.7, 1956, Vol. 102, part. 10.

ثانياً : الرسائل الجامعية

- ١- سنان صادق حسين الزيدي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مصر ١٩٥٢ – ١٩٥٦، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية – ابن رشد / جامعة بغداد ٢٠٠١ .

ثالثاً : الكتب باللغة العربية

١. احمد عطية الله، القاموس السياسي، القاهرة، ١٩٦٨.
٢. انتوني ايدن، مذكرات انتوني ايدن، ترجمة خيرى حماد، بيروت، د.ت.
٣. انتوني ناتنغ، نا صر، ترجمة: شاكرا ابراهيم سعيد، القاهرة، د.ت.
٤. توماس.أ. بريسون، العلاقات الدبلوماسية مع الشرق الأوسط من ١٧٨٢ إلى ١٩٧٥، ترجمة دار طلاس للدراسات والنشر دمشق، ١٩٨٥.
٥. جيفري أرونسن، واشنطن تخرج من الظل السياسة الأمريكية تجاه مصر ١٩٤٦-١٩٥٦، ترجمة سامي الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، القاهرة، ١٩٨٨.
٦. حسن نافعة، مصر والصراع العربي – الإسرائيلي من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة، بيروت، ١٩٨٦.
٧. خضير نعمان العبيدي، قناة السويس، بغداد، ١٩٥٥.
٨. دوايت ايزنهاور، مذكرات ايزنهاور، ترجمة هيوبرت يونغمان، بيروت، ١٩٦٩.
٩. صلاح سالم ، الجلاء، دائرة المعارف، القاهرة ١٩٥٦ .
١٠. ظاهر محمد صكر، مصر في الاستراتيجية ١٩٤٥ - ١٩٥٢، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ط١، طرابلس، ١٩٩٩.
١١. علي الجريتلي، التاريخ الاقتصادي للثورة ١٩٥٢ – ١٩٦٦، القاهرة، ١٩٧٤.
١٢. علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية ١٩٤٥ – ١٩٨٢، بيروت، ١٩٨٩.
١٣. مجموعة من الباحثين، السياسة الأمريكية والعرب، بيروت، ١٩٩١.
١٤. محمد انور السادات، يا ولدي هذا عمك جمال، القاهرة، ١٩٨٧.

١٥. محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، القاهرة، ص ١٠١ (د.ت).
١٦. نظام شرابي، أمريكا والعرب: السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين لندن، ١٩٩٠.
١٧. وهبي غبريال، التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة، د.ت.

رابعاً: الكتب باللغة الانكليزية

- 1- P. J. Vatikiotis, The Modern History of Egypt, (London, 1969) Aftab Kamal Pasha, Egypt's Elation with Soviet Union, Nasser and Sadat Period, (Aligarh Muslim University, Aligarh, 1986).
- 2- Quoted in: Derek Hopwood, Egypt: Politics and Society 1945.
- 3- Magnus Persson, Great Britain, the United States, and the Security of the Middle East, the Formation of the Baghdad Pact, (Lund University press, 1998).
- 4- Harry Hopkins, Egypt the Crucible: the Unfinished Revolution of the Arab World, (London, 1969).
- 5- Richard Immerman, John Foster Dulles and the Diplomacy of the Cold War, Princeton University Press, New Jersey, USA, 1990.
- 6- Robert Stephens, Nasser: A political Biography, London, 1971.
- 7- Quoted in: Derek Hopwood, Egypt: Politics and Society 1945 – 1981, (London, 1982), p.40.
- 8- Zhukov, Georgy (1974). Marshal of Victory, Volume II. Pen and Sword Books Ltd. p. 50 .

خامساً : الموسوعات باللغة الإنكليزية

- 1- Encyclopedia Britannica ,2002,C.D.
- 2- Encyclopedia Americana, International Edition, Vol.9, New York, 1965.

سادساً: البحوث المنشورة

- ١- محمود فوزي، ثوار يوليو يتحدثون، جوار مع عبد الطيف البغدادي، مجلة اكتوبر، العدد ٥٦١، القاهرة، ٢٦/تموز/١٩٨٧.

سابعاً : الصحف.

- ١- جريدة البلاد , العدد ٤٧٠٦ , بغداد, ٢ تموز ١٩٥٦ .
- ٢- جريدة لواء الاستقلال , العدد ١٦٤٥ , بغداد ٧ / اب / ١٩٥٢ .
- ٣- جريدة الاخبار , العدد ٣٦٧٦ , القاهرة , ١٧/شباط/١٩٥٣ .
- ٤- جريدة الاهرام , العدد ٢٤٠٢٠ , القاهرة ٩/ايلول/١٩٥٢ .